



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

آفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وسوريا: انطلاقاً نحو التكامل العربي المشترك

كانون الأول 2024





منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعينين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة. وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

لتقييم الدراسة



يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميهِ للاستفادة منه والاقْتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

جدول المحتويات

- 4 المقدمة:
1. الحاجة إلى تكامل اقتصادي وتجاري عربي مشترك: 5
2. العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وسوريا ودورها في تعزيز التعاون العربي المشترك: 8
3. الميزة النسبية الظاهرة (RCA) ما بين الأردن وسوريا: 15
4. تداعيات قانون قيصر على الاقتصاد الأردني: 18
5. إمكانات الأردن في ملف إعادة الإعمار في سوريا: 18
6. وصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني: 23

المقدمة:

يشكل الإقليم العربي بتركيبته الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية إطارًا متكاملًا من الإمكانيات الداعمة للتنمية والتعاون المشترك؛ إذ يضم 22 دولة تمتد عبر قارتي آسيا وإفريقيا، وتتصل بأقاليم العالم كافة. ويشكل حجم الاقتصادات العربية معًا ما نسبته 3.3% من إجمالي الاقتصاد العالمي. فيما يقدر إجمالي التعداد السكاني لها بنحو 482 مليون نسمة، أي ما نسبته 6% من إجمالي سكان العالم، في حين تمثل التجارة الخارجية للدول العربية نحو 5.7% من إجمالي التجارة العالمية.

وتشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية إلى أن مستويات التجارة البينية بين الاقتصادات العربية لا تزال متواضعة نسبيًا - على الرغم من التقارب الجغرافي والديموغرافي بينها - ففي عام 2023 بلغت نسبة التجارة العربية البينية 14.9% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.

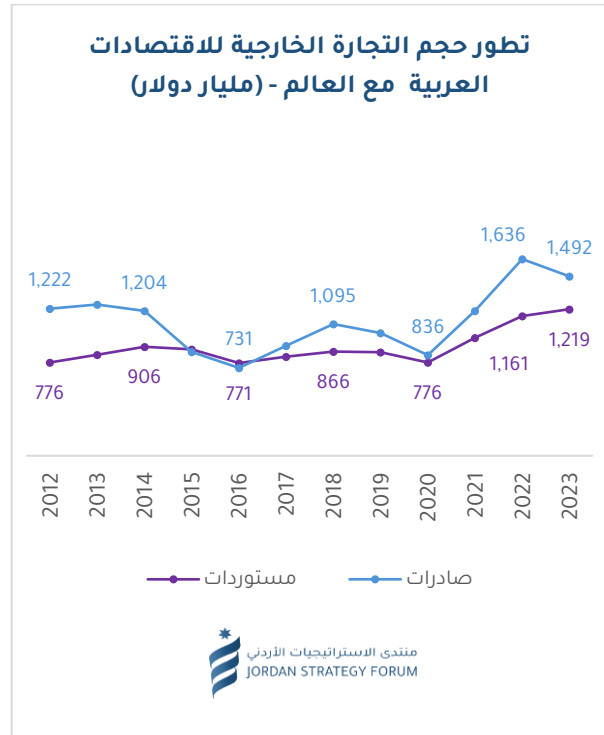
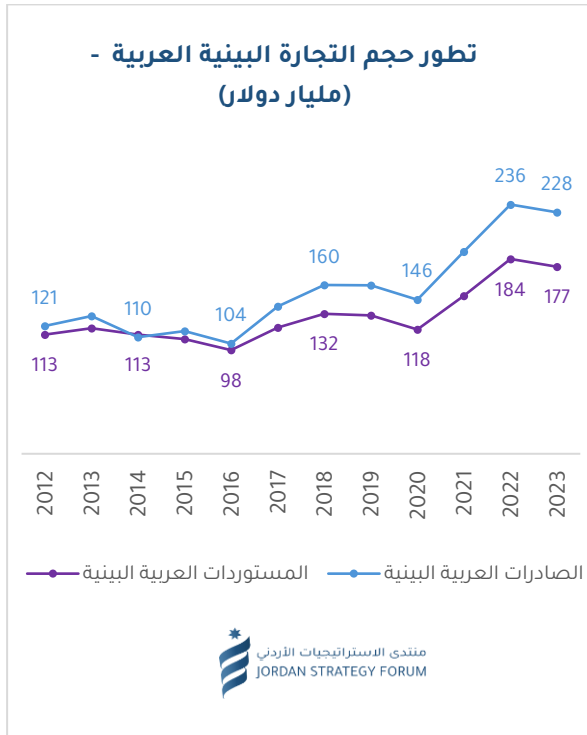
ومع وجود العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية، مثل اتفاقية "تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)"، واتفاقية "أغادير"، بالإضافة إلى عددٍ من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية، فإنّ الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية حالت دون تحقيق هدف التكامل المشترك، كما أدت إلى غياب عدد من الاقتصادات التي كان من الممكن أن تساهم اقتصاديًا، وتجاريًا بشكل واضح على مختلف الأصعدة، ومنها الجمهورية العربية السورية.

في هذا السياق، تأتي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وسوريا كفرصة جوهريّة لإحياء التكامل الإقليمي، ولا سيما في ضوء التطورات الأخيرة في سوريا، وإعادة النظر في أطر التعاون المشترك. ومن هنا فقد ارتأى منتدى الاستراتيجيات الأردني تسليط الضوء، من خلال ورقة السياسات هذه، على ضرورة استثمار المزايا النسبية لكلا البلدين، والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في التبادل التجاري، وتقديم حلول عملية لتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الأردن وسوريا كخطوة نحو تغيير إيجابي ومستدام في العلاقات العربية المشتركة. وتتضمن الورقة المحاور الرئيسة الآتية:

1. الحاجة إلى تكامل اقتصادي وتجاري عربي مشترك.
2. العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وسوريا ودورها في تعزيز التعاون العربي المشترك.
3. الميزة النسبية الظاهرة (RCA) ما بين الأردن وسوريا
4. تداعيات قانون قيصر على الاقتصاد الأردني.
5. إمكانيات الأردن في ملف إعادة الإعمار في سوريا.
6. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني.

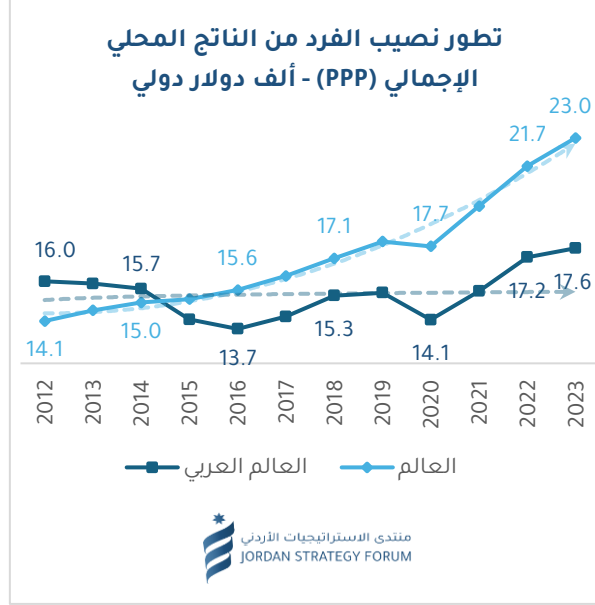
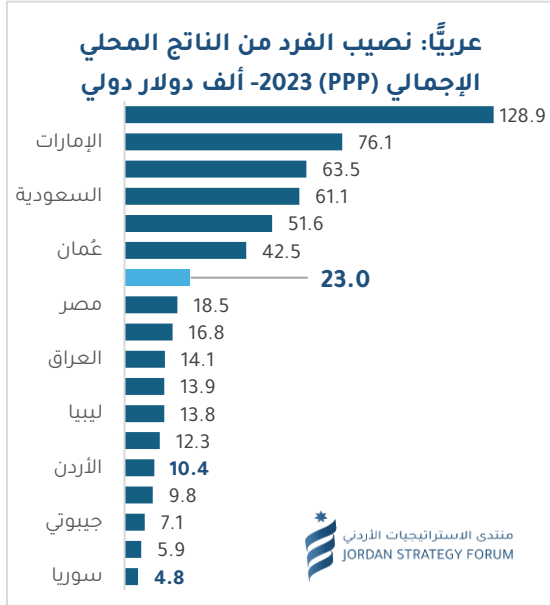
1. الحاجة إلى تكامل اقتصادي وتجاري عربي مشترك:

- بحسب بيانات منظمة التجارة العالمية، بلغت قيمة الصادرات العربية إلى العالم حوالي 1,491.8 مليار دولار عام 2023، شكلت ما نسبته 6.3% من إجمالي الصادرات العالمية الكلية، مقابل مستوردات عربية بقيمة 1,218.9 مليار دولار (أي ما نسبته 5.1% من إجمالي المستوردات العالمية).
- بالمقابل، بلغ إجمالي التجارة العربية البينية حوالي 405.3 مليار دولار؛ توزعت ما بين صادرات بينية بقيمة 228.4 مليار دولار، ومستوردات بينية بقيمة 176.9 مليار دولار عام 2023، لتشكل بذلك نسبة التجارة العربية البينية 14.9% فقط من إجمالي التجارة الخارجية. ويلاحظ بشكل واضح تواضع مستوى التجارة البينية ما بين الاقتصادات العربية، وخاصة إذا ما قورنت مع الأقاليم الدولية الأخرى، فعلى سبيل المثال: بلغت نسبة التجارة البينية بين اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي حوالي 58% من إجمالي تجارتها الخارجية الكلية.



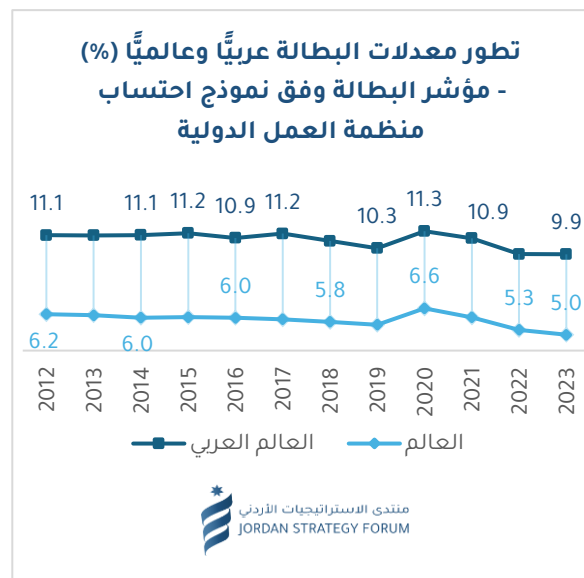
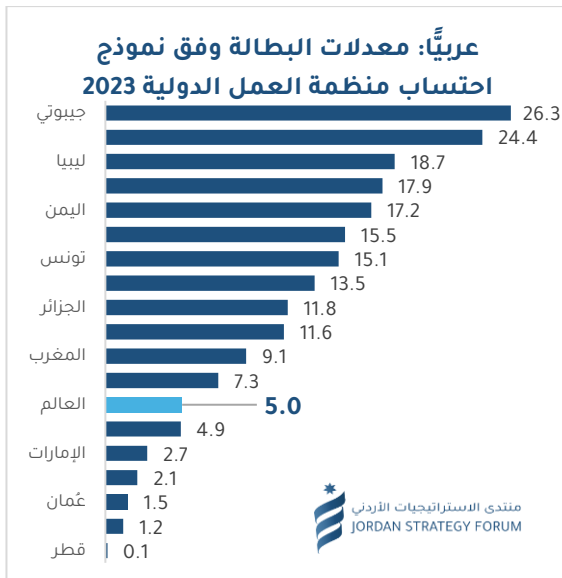
- وعند النظر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند تعادل القوة الشرائية للبلدان العربية (بالدولار الدولي) لعام 2023 نجد أنه يساوي 17.6 ألف دولار لكل فرد، وهو أقل من المتوسط العالمي (23 ألف دولار لكل فرد). كما اتسم

بمستوى من الجمود خلال العقد الماضي، واتسع التباعد (Divergence) بينه وبين المتوسط العالمي عامًا تلو الآخر.



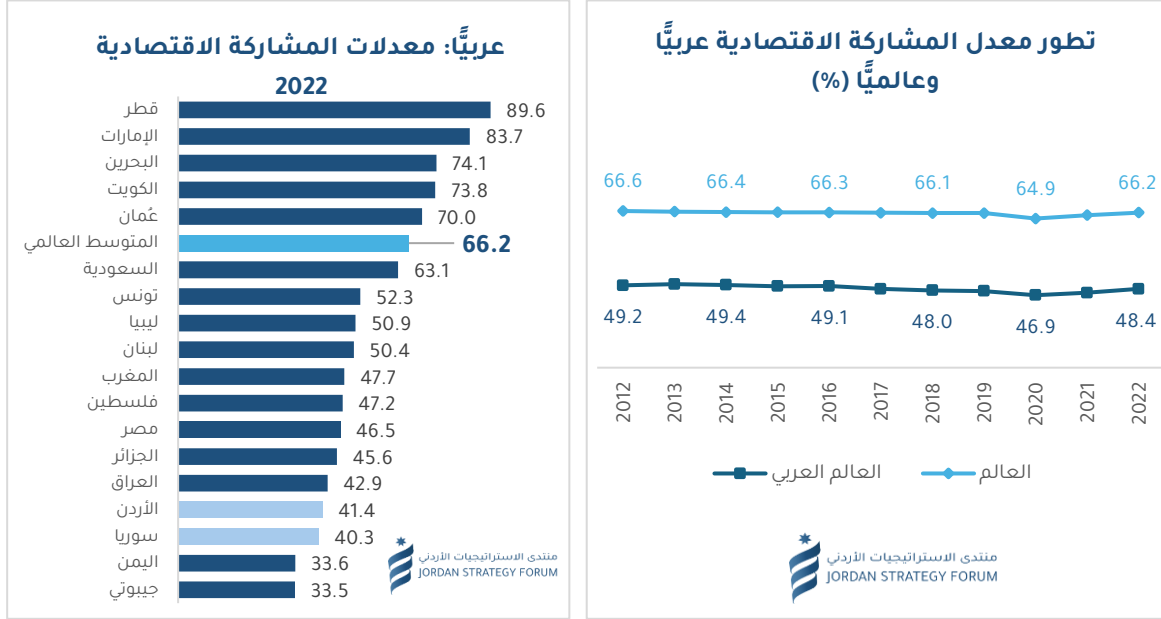
المصدر: قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي، 2024

أما فيما يتعلق **بمعدلات البطالة**، فيلاحظ أنها المشكلة الأبرز في الاقتصادات العربية (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي). فقد جاءت **8 دول عربية من بين أعلى 20 دولة عالميًا من حيث معدل البطالة** - بحسب نموذج منظمة العمل الدولية لاحتساب معدلات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، **فإن متوسط معدل البطالة عربيًا أعلى من المستوى العالمي** وبشكل واضح جدًا.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2024

- وفيما يخص **معدل المشاركة في القوى العاملة عربيًا** (نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا والناشطين اقتصاديًا)، يلاحظ أنه **أقل بكثير من المتوسط العالمي** أيضًا. إذ بلغت النسبة خلال عام 2022 نحو 48%، فيما كان المتوسط العالمي 66.2% من إجمالي القوى العاملة. وعند النظر إلى مشاركة العمالة الإناث تنخفض تلك النسبة انخفاضًا كبيرًا على المستوى العربي لتصل إلى 11%.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2024

في ضوء ما سبق، وبالإضافة إلى الكثير من التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، تأتي أهمية دفع عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة من خلال تعزيز التجارة الخارجية، وتحديدًا التجارة البينية. وهذا يستدعي الحاجة إلى خلق تكامل اقتصادي وتجاري عربي مشترك، خاصة مع وجود العديد من المقومات والإمكانات العربية، والمزايا التي تدعم هذه الخطوة، من قرب جغرافي، وتنوع الموارد الطبيعية، وتوافر رأس المال البشري الكفّي والفتي، وغيرها من المزايا.

وتدور الأنظار في الوقت الراهن، حول التطورات الأخيرة التي تعيشها الجمهورية العربية السورية، التي من المتوقع أن تبدأ مرحلة جديدة، خاصة إذا تم رفع العقوبات المفروضة على سوريا من خلال "قانون قيصر"¹. وتكمن الفرصة هنا في دعم جهود إعادة الإعمار

¹ قانون حماية المدنيين السوريين لعام 2019، المعروف بـ "قانون قيصر"، هو تشريع يهدف إلى فرض عقوبات على أي جهة أو فرد ينخرط في معاملات تجارية مع أي كيان، أو شخص سوري مرتبط بالنظام السوري. وقد وُصف القانون بأنه "أوسع العقوبات الأمريكية المطبقة على الإطلاق، ضد سوريا"، إذ قام بتوسيع نطاق العقوبات بشكل كبير؛ لمنع المعاملات التجارية بين سوريا ودول أخرى.

في سوريا بشكل يعكس روح التعاون والشراكة بين الدول العربية، وبما سيعود بالنفع على المنطقة ككل.

ومن الممكن أن يبدأ التكامل العربي المشترك من خلال شراكات ثنائية فعّالة تشكل نقطة انطلاق نحو تكامل عربي شامل، مما يساهم في تعزيز التعاون الإقليمي وبناء أسس صلبة؛ لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى الوطن العربي.

2. العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وسوريا ودورها في تعزيز التعاون العربي المشترك:

اتسمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية بجذورها التاريخية العميقة، التي امتدت لعقود من الزمن وشكّلت قاعدة للتعاون والشراكة بين البلدين الشقيقين، قبل أن تبدأ بالتراجع في ظل أحداث عام 2011، وتنخفض إلى مستويات غير مسبوقة على مختلف الأصعدة (الاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية، والاجتماعية...)، على إثر الاضطرابات السياسية والأمنية، والإغلاقات الحدودية التي أدت إلى توقف حركة التجارة والمسافرين ما بين الأردن وسوريا خلال عام 2012، وخلال الفترة (2015 - 2018)، عدا فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على البلد من خلال ما عرف بـ "**قانون قيصر**" عام 2019.

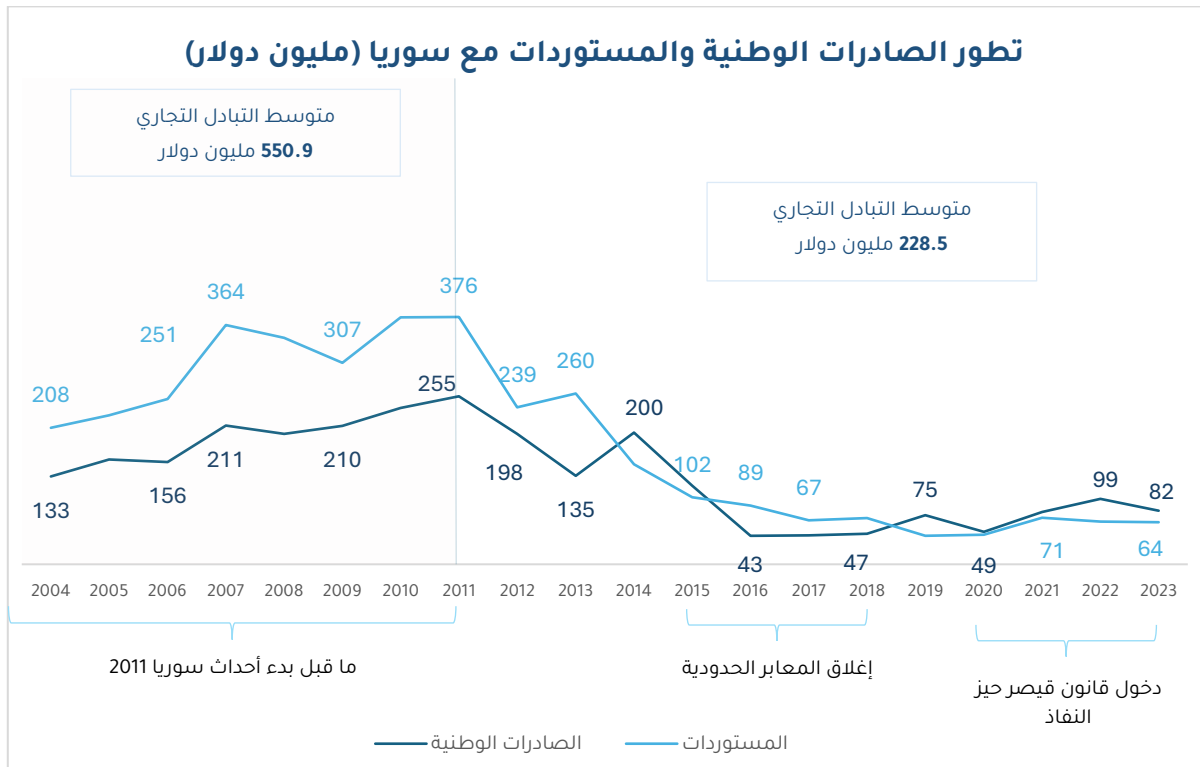
جميع تلك الأحداث أثرت تأثيرًا كبيرًا في كلا الاقتصادين الأردني والسوري، وحالت دون تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والوصول إلى نمو وتنمية اقتصادية متبادلة. ويمكن القول هنا: إن القرب الجغرافي بين الأردن وسوريا، والترابط الوثيق بينهما في العلاقات الاقتصادية والتجارية، كان سببًا في زيادة مدى تأثير الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والتجارية التي طلت بالاقتصاد السوري والعقوبات المفروضة عليه على الاقتصاد الأردني بشكل مباشر وغير مباشر (وهو ما يعرف بـ "نموذج الجاذبية الاقتصادية" ((Gravity Model)).

وفي ضوء التطورات الأخيرة، يتطلع الأردن إلى استعادة عافية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سوريا الشقيقة، وبدأ مشروع التكامل العربي المشترك بتوطيد التكامل الاقتصادي والتجاري ما بين الأردن وسوريا، والانطلاق بها إلى مستويات تعود بالنفع على الاقتصادين بالخصوص، وعلى المنطقة بالعموم.

وفي سياق متصل، كان لا بد من الوقوف على الإمكانيات الاقتصادية والتجارية ما بين البلدين، والميزة النسبية التي يتمتعان بها، وتحديد مجالات التعاون المشترك، بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي قد تحول دون الوصول إلى الغايات المرجوة المتبادلة.

1.2 العلاقات التجارية ما بين الأردن وسوريا:

شهد التبادل التجاري² ما بين الأردن وسوريا خلال الفترة (2004-2011) مستويات مرتفعة، تجاوزت حاجز نصف مليار دولار في بعض السنوات. قبل أن تبدأ بالتراجع التدريجي بعد ذلك، وتصل إلى مستوى 181.8 مليون دولار عام 2023. على إثر الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد السوري.



المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، 2024

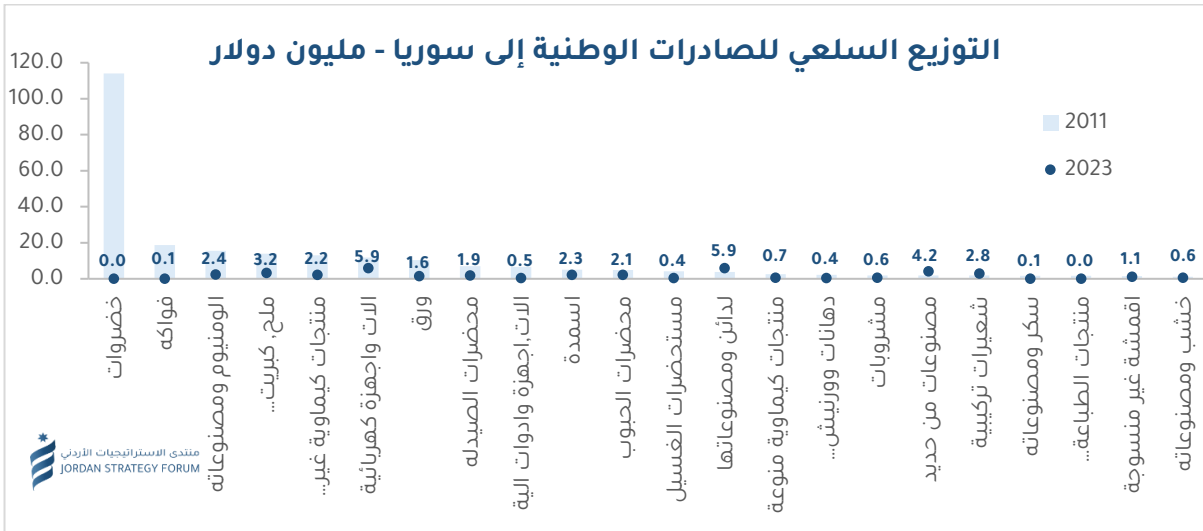
وفي سياق متصل، يلاحظ بشكل واضح تراجع حصة التبادل التجاري مع سوريا من إجمالي التجارة الخارجية الأردنية الكلية: إذ تراجعت حصة الصادرات الوطنية إلى سوريا من 5.4% من إجمالي الصادرات الوطنية الكلية عام 2007 إلى ما دون 1% عام 2023، وكذلك أيضاً المستوردات الأردنية من سوريا، فقد تراجعت من 2.7% عام 2007 إلى 0.2% من إجمالي المستوردات الأردنية الكلية عام 2023.

² التبادل التجاري = (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) - المستوردات.



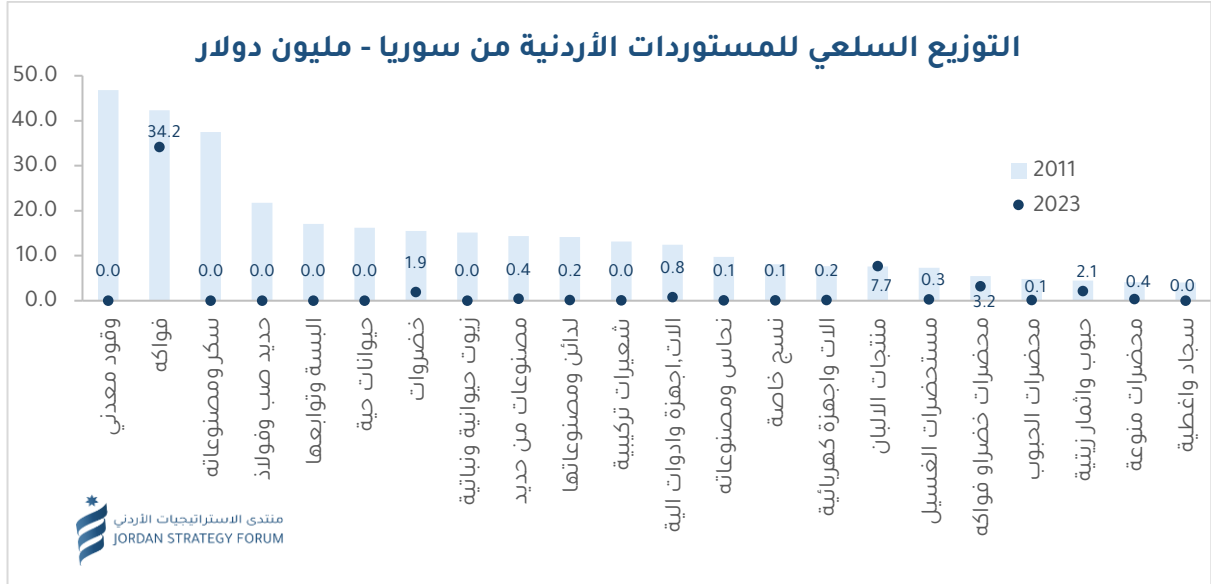
المصدر: منظمة التجارة العالمية، 2024

وفي الواقع، اتسمت العلاقات التجارية ما بين الأردن وسوريا بمستوى عالٍ من التنوع السلعي ما قبل عام 2012؛ إذ بلغ عدد المجموعات السلعية المتبادلة ما بين البلدين قرابة 75 مجموعة سلعية متنوعة (من أصل 96 مجموعة سلعية متضمنة في التبادلات التجارية الدولية). قبل أن تنخفض إلى أقل من 45 مجموعة سلعية عام 2023. إذ تأثرت العديد من الصناعات الأردنية والسورية في التجارة ما بين البلدين بعد عام 2011، إضافة إلى توقف تصدير العديد من المنتجات، ومنها: بعض الصناعات الغذائية (منتجات الألبان، ومنتجات الكاكاو...)، والخضراوات، والحيوانات الحية، وصناعات السجاد، والألياف التركيبية، ومصنوعات الحجر والأسمنت، وغيرها.

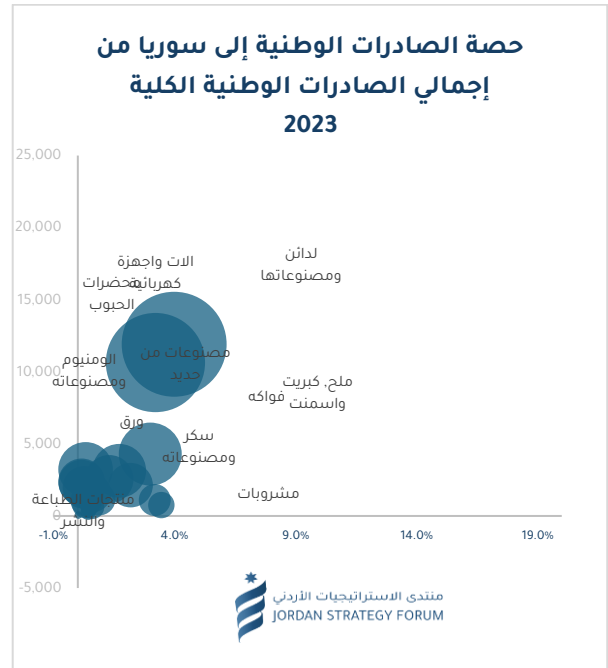
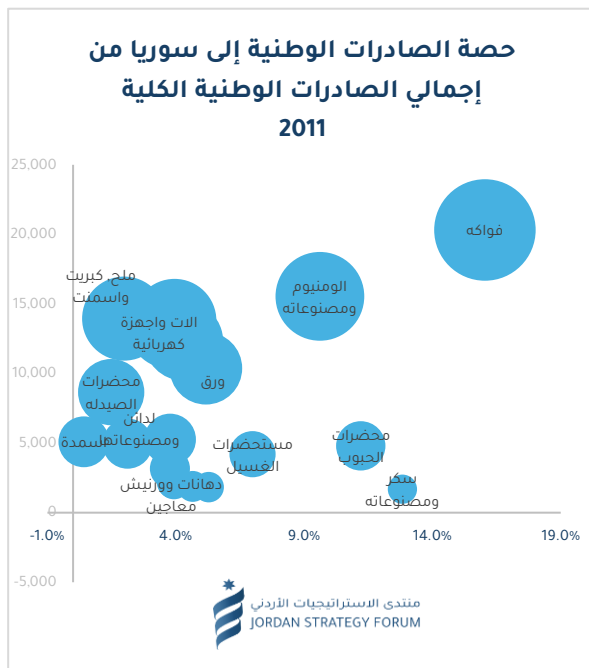


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية، 2024

كما يلاحظ أن المستوردات الأردنية من سوريا (الصادرات السورية إلى الأردن) قد تأثرت تأثراً كبيراً جراء أحداث عام 2011 وما تبعها، فقد باتت العديد من الصناعات السورية لا تُصدر إلى السوق الأردني، على ضوء المشتقات النفطية، ومنتجات الحديد، والصناعات الغذائية، وغيرها.

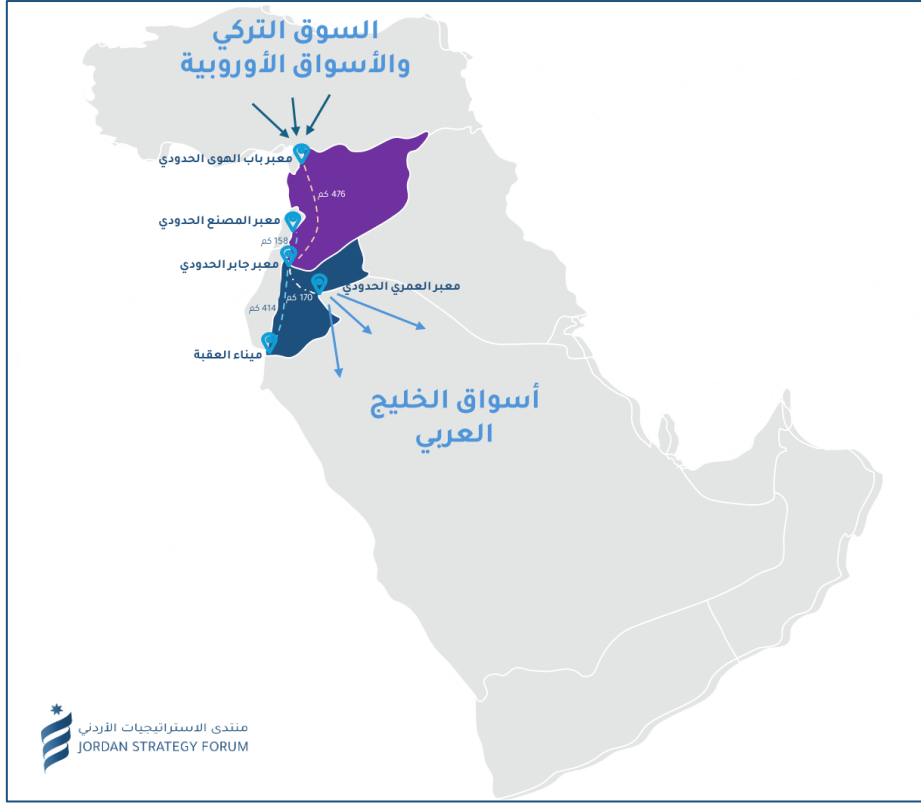


وعند النظر إلى الأهمية النسبية التي كانت تتمتع بها الصادرات الوطنية إلى السوق السوري كنسبة من إجمالي الصادرات الوطنية الكلية، يلاحظ أنها كانت ذات حصة عالية قبل العام 2012، في حين تراجعت تراجعاً كبيراً بعد ذلك.



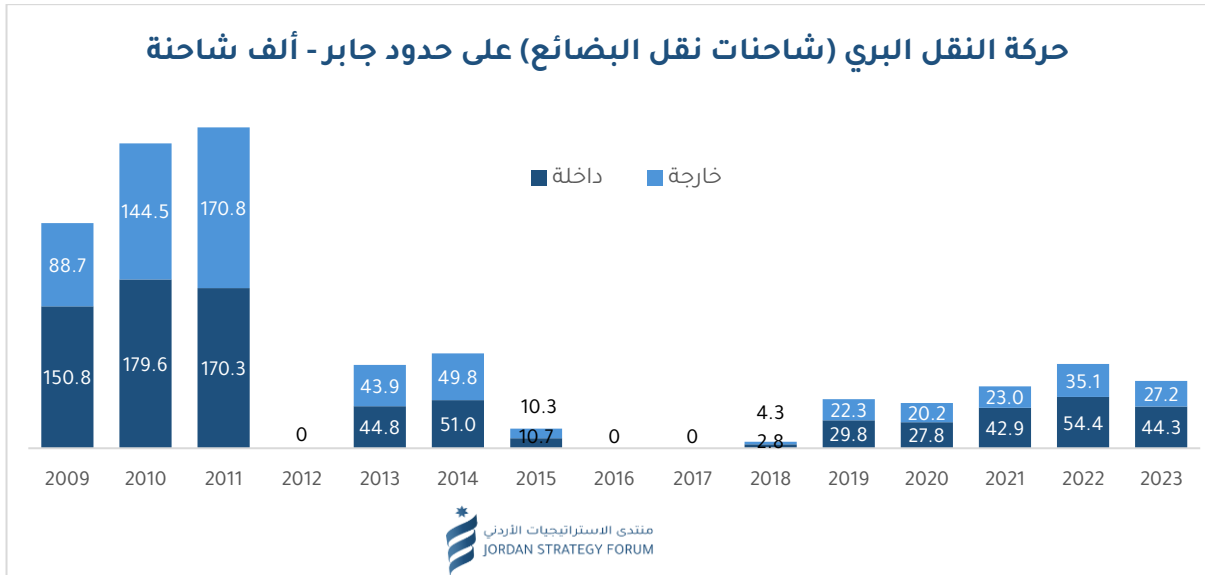
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية، 2024

خريطة حركة التجارة الخارجية من خلال المنافذ البرية بين القارتين الآسيوية والأوروبية



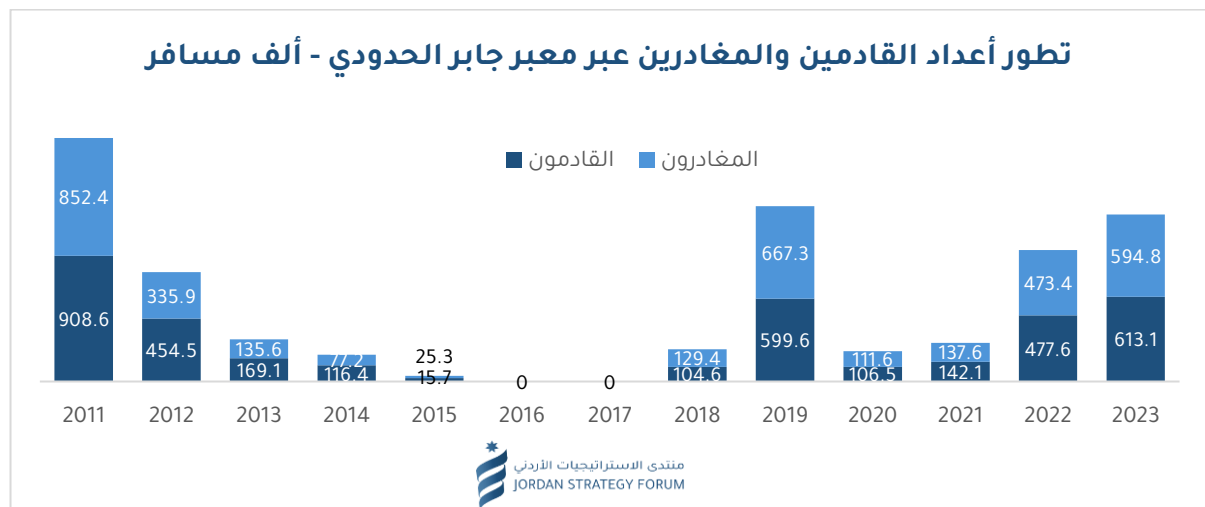
ففي عام 2011، بلغت حصة معبر جابر الحدودي ما نسبته 25% من إجمالي حركة التجارة الخارجية للأردن عبر المنافذ البرية، لتنخفض تلك النسبة وتصل إلى نحو 8% فقط من إجمالي حركة التجارة الخارجية في عام 2023. أمّا قبل الأحداث السورية عام 2011، فقد وصل عدد الشاحنات الداخلة والخارجة من خلال معبر جابر (نصيب) قرابة 1,000 شاحنة بالمتوسط يوميًّا، لتنخفض إلى حوالي 200 شاحنة داخلة وخارجة فقط بالمتوسط يوميًّا عام 2023، بحسب البيانات الصادرة عن وزارة النقل الأردنية.

وتجدر الإشارة هنا إلى الإغلاقات الحدودية التي أدت إلى توقف حركة التجارة والمسافرين ما بين الأردن وسوريا خلال عام 2012، وخلال الفترة (2015 - 2018).



كما بلغ عدد شركات التخليص في معبر جابر في ذلك الوقت حوالي 240 شركة تخليص، قبل أن يتم إغلاق المعابر على إثر الاضطرابات والنزاعات آنذاك عام 2012، التي أدت بشكل كبير إلى تراجع حركة التجارة الخارجية، وإغلاق الكثير من شركات التخليص، فيما تراجع عددها إلى حوالي 20 شركة فقط (2023). بحسب نقابة أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع الأردنية.

وفي سياق متصل، تشير الإحصاءات أيضاً إلى تراجع كبير في أعداد المسافرين ما بين الأردن وسوريا (من خلال معبر جابر) على إثر أحداث عام 2011. فقد تراجعت حركة المسافرين من حوالي 4,838 مسافراً (ما بين قادم ومغادر) بالمتوسط يومياً عام 2011، إلى حوالي 2,171 مسافراً يومياً عام 2012، و768 مسافراً يومياً عام 2021، لتعاود الارتفاع بعد ذلك وتصل إلى ما يقارب 3,318 مسافراً يومياً عام 2023.



بالمحصلة، وفي ضوء الخسائر الكبيرة التي تكبدها الأردن، لا بد من تعزيز التعاون المشترك بين الأردن وسوريا لتجاوز جميع العقبات والمعوقات التي تحول دون توسع التجارة البينية، واستعادة عافية حركة التبادل التجاري والنقل بين البلدين والمنطقة.

3. الميزة النسبية الظاهرة (RCA) ما بين الأردن وسوريا:

يعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage - RCA) أداة تحليلية فعالة ومهمة عند دراسة العلاقات التجارية ما بين بلدين. **إذ يقوم مؤشر (RCA) بتحديد المنتجات أو القطاعات التي يتمتع فيها البلد بمزايا نسبية مقابل البلد الآخر.** ويساعد هذا التحليل صناع القرار وراسمي السياسات على توجيه جهود التعاون المشترك نحو القطاعات المكتملة، وتحديد القطاعات ذات الميزة النسبية العالية، مما يساهم في بناء شركات اقتصادية متوازنة، وتعزيز التكامل التجاري، والمنفعة المشتركة.

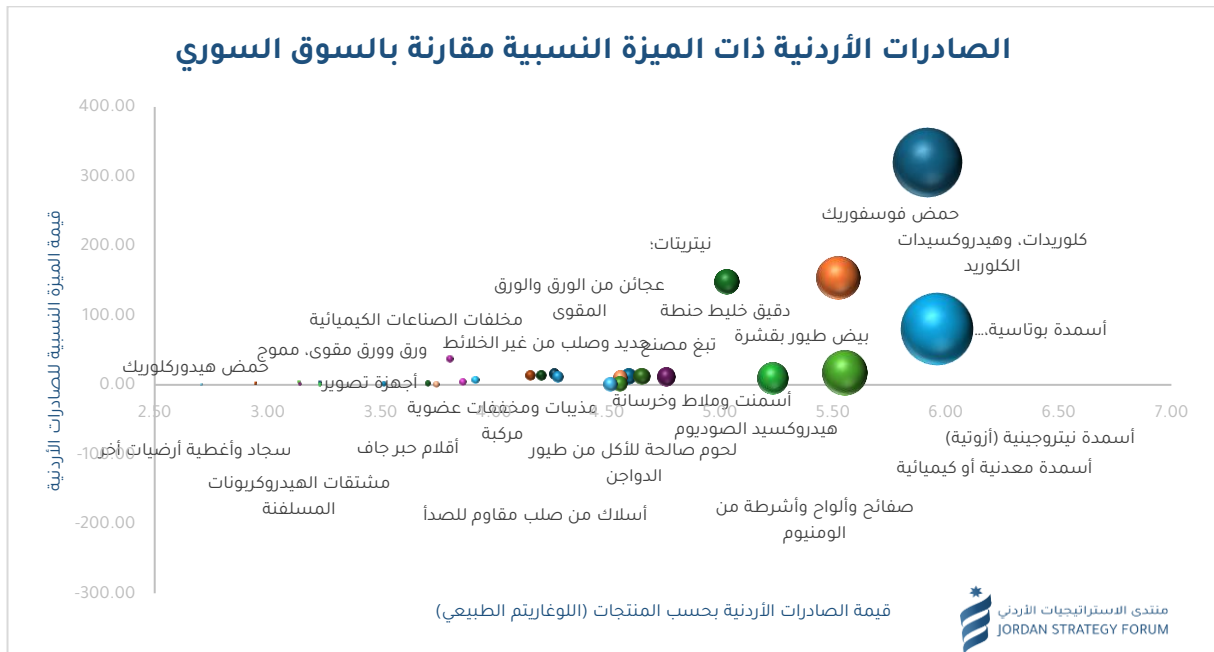
ويتم الاعتماد على المعادلة المقدمة من (s'Vollrath)، من أجل إيجاد قيمة مؤشر الميزة النسبية (RCA) ومقارنة نتائج البلدين (الأردن وسوريا) بعضهما مع بعض وفق المعادلة المرفقة في الملحق رقم 1.

يتم تحليل ودراسة مؤشر الميزة النسبية لكل من الأردن وسوريا على مستوى جميع المنتجات وفقاً لتصنيفها الدولي (HS-4 digits). ويتم ذلك من خلال حساب قيمة مؤشر الميزة النسبية لكل بلد على حدة. بعد تحديد قيمة هذا المؤشر لكل منتج، يتم مقارنة مؤشر الأردن بمؤشر سوريا بهدف تحديد المنتج الذي يتمتع كل بلد فيه بميزة نسبية، مما يتيح فهم النقاط القوية لكل دولة في التجارة الدولية.

نتائج التحليل:

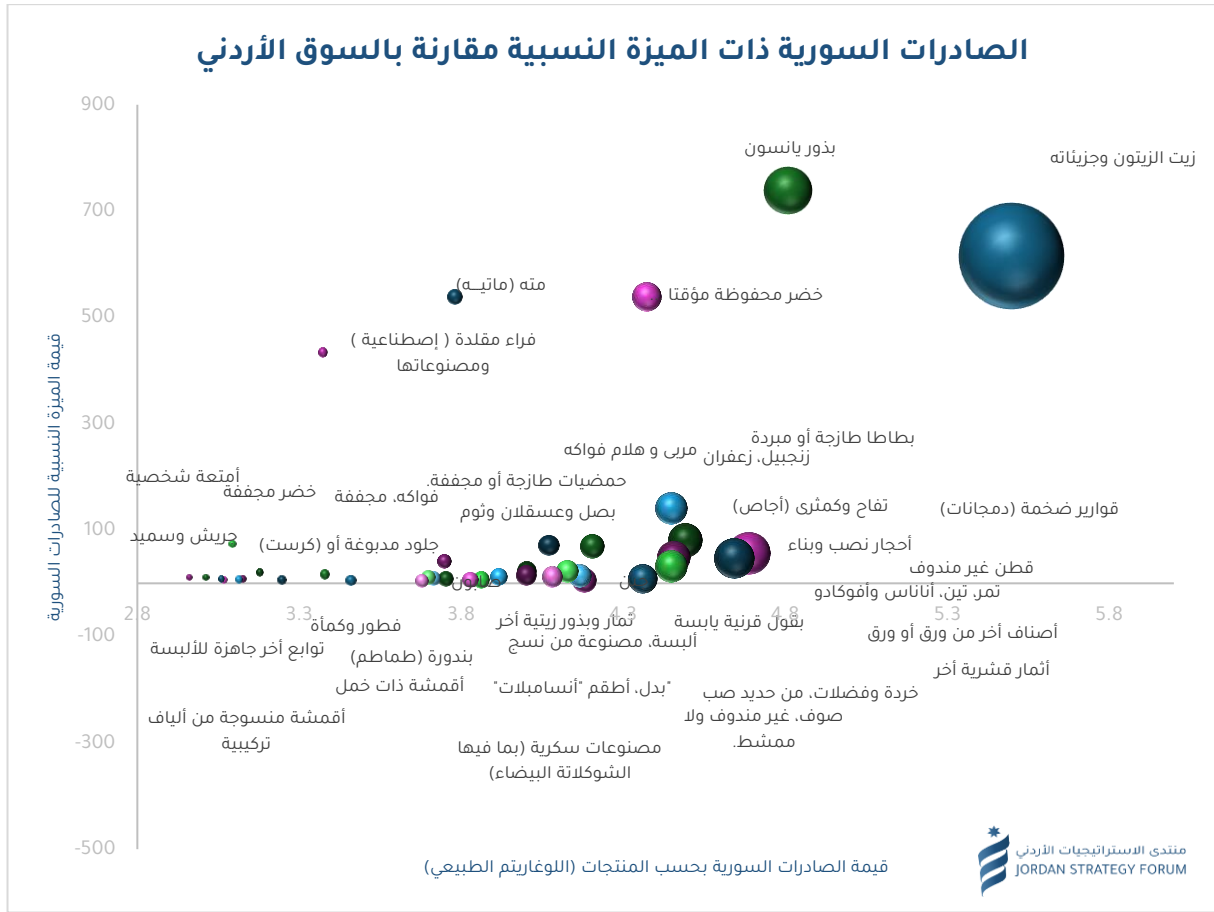
بعد دراسة وتحليل **الميزة النسبية** لنحو **930 منتجاً مُصدراً** من كلا السوقين الأردني والسوري، ووفقاً للتصنيف **HS-4 Digits** استناداً إلى بيانات مركز التجارة الدولية، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- **يملك الأردن ميزة نسبية في تصدير حوالي 600 منتج سلمي** مقارنة بالسوق السوري، ومن أبرز تلك الصناعات ذات الميزة النسبية (الصناعات الكيماوية (الأسمدة / المركبات العضوية وغير العضوية)، الصناعات الإنشائية (الأسمنت / الحديد الصلب)، وبعض الصناعات الغذائية، وصناعات التعبئة والتغليف).



المصدر: تحليلات منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

- **على الجانب الآخر، تمتلك سوريا ميزة نسبية في تصدير حوالي 329 منتجاً سلمياً** مقارنة بالسوق الأردني. وقد تركزت الميزة النسبية للصادرات السورية بشكل واضح في كل من (قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات الجلدية (المحبات)).



المصدر: تحليلات منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

وفي ضوء النتائج السابقة، يتبين أن كلا البلدين يتمتعان بميزة نسبية في بعض صادراتهما المحلية مقارنة بالصادرات الأخرى للبلد الآخر. وهنا يمكن الاستفادة من هذه النتائج في تحديد ركائز التكامل التجاري ما بين البلدين، وتعزيز وصول المنتجات والصناعات فيما بينهما، ونقل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا التصنيعية، للوصول إلى علاقة تكاملية اقتصادية وتجارية متبادلة لا تنافسية.

4. تداعيات قانون قيصر على الاقتصاد الأردني:

تأثر الاقتصاد الأردني تأثرًا ملحوظًا بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على الاقتصاد السوري، المعروفة باسم "قانون قيصر"، الذي دخل حيز النفاذ عام 2020. وتم تمديده حتى عام 2032 - على الرغم من أنه كان من المقرر أن ينتهي العمل به نهاية العام 2024. وقد ساهم هذا القانون في الحد من العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الأردن وسوريا، علاوة على زيادة تكاليف العمليات التجارية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فبعد أن طالت تلك العقوبات عمَلَ البنك المركزي السوري، أدى ذلك إلى الحد من تمويل التجارة ما بين البلدين، أو حتى إجراء معاملات مصرفية مرتبطة بها. وقد سعى الأردن جاهدًا إلى محاولة التخفيف من آثار القانون، والحصول على إعفاءات وتسهيلات مؤقتة. وقد لوحظت نتائج التعليق المؤقت لبعض بنود القانون - بعد الزلزال الذي ضرب سوريا في بداية عام 2023 - إذ سجلت الصادرات الأردنية إلى سوريا تحسنًا في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023.

بالمحصلة، يمكن القول: إنَّ قانون "قيصر" أدى إلى تعطيل الروابط الاقتصادية والتجارية بين الأردن وسوريا، وأضرَّ بقطاعات رئيسة، مثل الزراعة والصناعة وغيرها. ومع استمرار العقوبات، يواجه الأردن تحديات متزايدة في تعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سوريا الشقيقة. لهذا لا بد من العمل على إلغاء القانون؛ للمضي قدمًا في تعزيز التعاون التجاري ما بين البلدين.

5. إمكانات الأردن في ملف إعادة الإعمار في سوريا:

تشير التقديرات بحسب تقرير فيتش سوليوشينز التابعة لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلى أن **كلفة إعادة إعمار سوريا قد تتجاوز حاجز 300 مليار دولار**. وفي ظل الظروف الحالية، من المنتظر أن تؤدي جهود إعادة الإعمار دورًا رئيسًا في تشكيل الاستقرار الاقتصادي والسياسي لسوريا، وهذا يستدعي الحاجة إلى ضرورة رفع جميع القيود والعقوبات المفروضة على الاقتصاد السوري، ومنها قانون قيصر.

وفي سياق ذلك، من الممكن أن تؤدي دول العالم والإقليم -بما فيها الأردن- دورًا حيويًا بالمشاركة في إعادة إعمار الاقتصاد السوري، نظرًا للقرب الجغرافي ما بين الأردن وسوريا، والإمكانات المتميزة التي يتمتع بها الأردن في العديد من القطاعات المساندة لعملية إعادة الإعمار، ومنها قطاع الصناعة (الصناعات الإنشائية والهندسية)، وقطاع العقارات، وقطاع الخدمات اللوجستية والاستشارية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى قطاعي الخدمات المالية، والطاقة.

وفي سياق متصل، يقدم منتدى الاستراتيجيات الأردني ملخصاً حول إمكانيات القطاعات الاقتصادية الأردنية الواعدة وذات القدرات الإنتاجية المتميزة، التي من الممكن أن تؤدي دوراً كبيراً بالمساعدة في ملف إعادة الإعمار في سوريا:

قطاع الصناعة (الصناعات الإنشائية والهندسية):

- يتمتع الأردن بقدرات تصنيعية متقدمة في الصناعات الإنشائية والهندسية، ومنها صناعات مثل الأسمنت، والحديد ومصنوعاته، ومواد العزل والدهانات، والكابلات الكهربائية، وغيرها. ويعرض الجدول التالي إمكانيات تلك القطاعات من حيث حجم الإنتاج القائم وقيمة الصادرات لها.

الصناعة	قيمة الإنتاج القائم 2022 (مليون دولار)	قيمة الصادرات 2023 (مليون دولار)	عدد المصانع الأردنية (المصانع المصدرة)
الأسمنت ومصنوعاته	631.7	132.1	15
الحديد ومصنوعاته	620.3	129.8	54
مواد العزل والدهانات	287.4	100.4	44
الكابلات والأسلاك الكهربائية	270.6	148.9	43

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة / منظمة التجارة العالمية، 2024

- يعد قطاع الصناعة أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وبنسبة 17.3% من إجمالي الاقتصاد الأردني.
- بحسب تحليلات المنتدى وفق بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) يحتل قطاع الصناعة الأردني مكانة مميزة على مستوى الإقليم العربي. فقد جاء في المرتبة الثانية عربياً من حيث نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي المرتبة الثانية من حيث نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية.
- كما يعد الأردن من الدول الرائدة في الصناعات الإنشائية والهندسية، ومن أصحاب الخبرة الواسعة والممتدة عبر الزمن. وتتسم الصناعات الأردنية بالجودة والمواسفات العالية والمطابقة للمعايير العالمية؛ لأنها استطاعت أن تصل إلى ما يزيد على 60 سوقاً عالمياً، أبرزها السوقان الأمريكي والآسيوي وفق بيانات منظمة التجارة العالمية (WTO).
- يُعدّ وجود مصانع أردنية جاهزة للتصدير وقريبة جغرافياً من سوريا عاملاً مهماً في التقليل من تكاليف النقل والتصدير.

قطاع العقارات:

- يقدر حجم القيمة المضافة لقطاع الخدمات العقارية في الأردن للعام 2023 بنحو 5.6 مليار دولار، أي بمساهمة بلغت 11% من الناتج المحلي الإجمالي (دائرة الإحصاءات العامة).
- يصل إجمالي صادرات قطاع الخدمات العقارية سنوياً إلى قرابة 70 مليون دولار (منظمة التجارة العالمية).
- **يملك الأردن شركات عقارية ذات خبرة واسعة في مجال تطوير المشاريع السكنية والتجارية،** التي يمكن توظيفها في إعادة بناء المدن السورية، بالإضافة إلى الكوادر الأردنية المدربة على إدارة المشاريع الإنشائية.
- **يعد قطاع العقارات مكملاً رئيساً لقطاع الصناعات الهندسية والإنشائية،** لذا، يمكن الاستفادة هنا من كلا القطاعين في الأردن لدعم سوريا ومساعدتها في عملية إعادة الإعمار.

قطاع الخدمات اللوجستية (النقل والشحن) والخدمات الاستشارية:

- يملك الأردن أسطول شاحنات نقل يقدر حجمه بنحو 29.3 ألف شاحنة نقل بضائع (بمتوسط عمر 19 سنة للشاحنة) -بحسب هيئة تنظيم قطاع النقل. لذا، من الممكن **التعاون وفتح خط نقل مشترك ما بين الأردن وسوريا لتغطية حاجة السوق السوري من شاحنات نقل البضائع.**
- يملك الأردن **مجموعة واسعة من كبرى الشركات ذات الخبرة المتميزة في تقديم الاستشارات اللوجستية، والقانونية، والاقتصادية، والمالية.**
- بلغ حجم صادرات قطاع خدمات النقل الأردني حوالي 1.83 مليار دولار خلال العام 2023 (منظمة التجارة العالمية).
- يقدر حجم القيمة المضافة لقطاع النقل والتخزين (نقل البضائع) في الأردن بالمتوسط حوالي 1.5 مليار دولار سنوياً (دائرة الإحصاءات العامة).
- **يعد الأردن من الدول الرائدة في مجال الخدمات الجمركية والتخليص،** باتباعه أفضل الأنظمة والمعايير والمواصفات العالمية، التي من الممكن أن تساعد، بشكل كبير، الجانب السوري على تسريع عملية إعادة تشغيل أنظمة النقل والتخليص الجمركي

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- يتمتع الأردن بقاعدة قوية من الشركات العاملة في تطوير الحلول الرقمية التي يمكن استخدامها لإعادة تأهيل البنية التحتية الرقمية في سوريا، وأتمتة الخدمات الحكومية، على سبيل المثال لا الحصر: خدمات الجمارك، والنقل، والتصدير، وغيرها.
- يتمتع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمكانة متميزة داخل الاقتصاد الأردني، إذ يقدر إجمالي القيمة المضافة للقطاع بنحو 2.1 مليار دولار سنوياً (دائرة الإحصاءات العامة، 2024).
- أثبت قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردني مكانته إقليمياً وعالمياً، إذ بلغ إجمالي قيمة صادراته حوالي 280 مليون دولار سنوياً (رؤية التحديث الاقتصادي).
- يمتلك قطاع التكنولوجيا الأردني كوادراً بشرية مؤهلة ومتميزة على الصعيدين المحلي والإقليمي. فقد صنّف 27 أردنياً من أفضل 100 رائد أعمال في مجال التكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (رؤية التحديث الاقتصادي).

قطاع الخدمات المالية:

- يمتلك الأردن نظاماً مصرفياً مستقرّاً وخبرة واسعة في مجال التمويل والخدمات المالية، وهو ما وضع الأردن في المرتبة الثالثة عربياً، والـ 73 عالمياً (من أصل 183 اقتصاداً) على مؤشر تطور المؤسسات المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2021.
- يشغل قطاع الخدمات المالية مكانة متميزة داخل الاقتصاد الأردني، إذ تقدر القيمة المضافة للقطاع بحوالي 3.7 مليار دولار سنوياً (دائرة الإحصاءات العامة، 2024).
- تقدر صادرات قطاع الخدمات المالية الأردني بحوالي 140 مليون دولار سنوياً (وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي).
- يمتلك قطاع الخدمات المالية إمكانات واعدة في تسريع عملية التحول الرقمي للخدمات المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية، وهذا قد يساعد على أتمتة الخدمات المالية، وتسريع التحول المالي الرقمي في سوريا.

قطاع الطاقة:

- **يملك الأردن خبرة واسعة في مشاريع الطاقة المتجددة** (الطاقة الشمسية). إذ استطاع الأردن أن يغطي احتياجاته من الطاقة المتجددة بنسبة بلغت 29% من إجمالي الطاقة المستهلكة سنويًا، ليحتل بذلك المرتبة الأولى عربيًا في نسبة الاستطاعة المركبة لمصادر الطاقة المتجددة، والمرتبة الثالثة في كمية الطاقة المنتجة (وزارة الطاقة الأردنية، 2023).
- يبلغ إجمالي صادرات الأردن من الطاقة الكهربائية حوالي 24 مليون دولار (دائرة الإحصاءات العامة، 2023)، ومن المتوقع أن تزيد تلك النسبة خلال السنوات القادمة، وتأتي هذه الزيادة مدفوعة بتوسع الأردن في مشاريع الطاقة المتجددة التي تم تبنيها مؤخرًا، إذ تهدف إلى **تعزيز قدرة البلاد على إنتاج الطاقة النظيفة وتصديرها، مما يعزز دور الأردن كمصدر إقليمي للطاقة المستدامة.**
- وصل إجمالي صادرات الأردن من الألواح والخلايا الشمسية خلال عام 2023 إلى قرابة 100 مليون دولار، وكان من أبرز الأسواق المصدر إليها من تلك الصناعات "السوق الكندي"، كما بلغ عدد الشركات المصدرة من تلك المنتجات حوالي 45 شركة أردنية (دائرة الإحصاءات العامة).
- **يمكن للأردن أن يساعد الجانب السوري بشكل كبير في مجال الطاقة والطاقة المتجددة.** إضافة إلى إمكانية بناء شراكات ثنائية لتعزيز توليد الطاقة ما بين الجانبين.

6. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني:

1. الدخول في اتفاقيات شراكة ومذكرات تفاهم ما بين الأردن وسوريا لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ومشاركة الأردن في ملف إعادة إعمار سوريا، وتحديدًا ضمن القطاعات الأردنية الواعدة (الصناعة، والطاقة، والخدمات المالية، والخدمات العقارية...)، التي من الممكن أن تساعد كثيرًا على إنجاح عملية الإعمار.
2. المطالبة بإلغاء قانون قيصر، ورفع العقوبات الاقتصادية والتجارية المفروضة على الجانب السوري - خاصة أن تلك العقوبات تم فرضها على النظام السابق، وذلك لتمهيد الطريق أمام تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الأردن وسوريا والدول العربية.
3. إعادة النظر في جميع القرارات التي تم اتخاذها مُسبقًا من كلا البلدين (الأردن وسوريا) حول: منع استيراد بعض المنتجات، وتحديد كميات معينة للاستيراد والتصدير بين البلدين، وفرض شروط على الصناعيين والتجار من كلا الجانبين عند التبادل التجاري.
4. مساعدة الجانب السوري على استعادة عمل النظام الجمركي (نظام الأسيكودا العالمي)، وفي عملية أتمتة خدمات النقل؛ لتسهيل وتسريع نقل البضائع ما بين البلدين.
5. مراجعة جميع الرسوم الجمركية ورسوم الترانزيت المفروضة على الصادرات من كلا الجانبين.
6. النظر في إعادة تفعيل العمل باتفاقية النقل البري للركاب والبضائع بين الأردن وسوريا لسنة 1999، من أجل توحيد الرسوم المفروضة على شاحنات نقل البضائع (المباشرة والترانزيت) في كلا البلدين، وجعلها بمقدار "ثابت" بغض النظر عن المسافة أو الوزن (كما كان معمولاً به سابقًا).
7. إلغاء جميع القيود المفروضة على استيراد السلع الأردنية داخل السوق السوري، وكذلك أيضًا من الجانب الأردني (قوائم منع الاستيراد من كلا الطرفين).
8. مساعدة الجانب السوري على إعادة فتح معبر باب الهوى (معبر سوريا - تركيا)، وضمان مرور شاحنات نقل البضائع بأمان لتعزيز التجارة البينية.

الملحق رقم (1):

المعادلة المستخدمة في عملية احتساب مؤشر الميزة النسبية RCA

(من أجل القارئ الفني):

$$RCA_i = \frac{\left\{ \frac{X_{ij}}{(\sum_i X_{ij}) - X_{ij}} \right\}}{\left\{ \frac{((\sum_j X_{ij}) - X_{ij})}{((\sum_j \sum_i X_{ij}) - (\sum_j X_{ij})) - ((\sum_i X_{ij}) - X_{ij})} \right\}}$$

تشير المتغيرات أعلاه إلى ما يأتي:

X_{ij} : هي مقدار الصادرات من سلع القطاع i للدولة z.

$\sum_i X_{ij}$: مجموع الصادرات للدولة z من جميع السلع.

$\sum_j X_{ij}$: مجموع الصادرات العالمية من سلع القطاع i.

$\sum_j \sum_i X_{ij}$: مجموع الصادرات العالمية من جميع السلع.

مثال للتوضيح وفهم مؤشر الميزة النسبية:

(منتج الأسمدة النيتروجينية بند رقم 3102)

قيمة صادرات الأردن من المنتج 3102 = 394.2 مليون دولار

إجمالي صادرات الأردن الكلية = 11,629 مليون دولار

قيمة صادرات العالم من المنتج 3102 = 39,419 مليون دولار

إجمالي صادرات العالم الكلية = 23,967,553 مليون دولار

قيمة مؤشر الميزة النسبية (RCA) للأردن في منتج الأسمدة 3102 = 17.97



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة



www.jsf.org

www.jsf.org  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan